

المجتمع المدني وقضية اللاجئين السوريين

الأستاذ جرمون محمد الطاهر
جامعة حماة لخضر - الوادي

مقدمة

أثار الصراع في الجمهورية العربية السورية أكبر أزمة إنسانية في العالم منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾. بحيث تسبّب النزاع المتواصل في سوريا بنزوح جماعي للسكان. ففر نحو ستة ملايين شخص من البلاد، ما بين 2011 ونهاية 2015، بمن فيهم مليون شخص أصبحوا لاجئين في 2015 لوحدها طبقاً لتقارير "المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة". ونزح نحو 7.6 مليون سوري عن ديارهم داخل البلاد، طبقاً "لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية". وكان نصف النازحون من الأطفال⁽²⁾.

بعد خمسة أعوام من الصراع العنيف والعقيم، قُتل أكثر من ربع مليون سوري وأُجبر أكثر من نصف السكان على مغادرة منازلهم بسبب الخوف والحاجة. وتشير بعض التقارير إلى أن هنالك حوالي 4.6 مليون شخص يعيشون حياة صعبة في أماكن يستطيع عدد قليل منهم مغادرتها ولا تصلها المساعدات داخل سوريا، ناهيك عن من فرّ منها. لقد أصبحت

1. أنظر ورقة عمل 2015 الصادرة عن المفوضية الأوروبية – المساعدات الإنسانية والحماية المدنية، نشرة إيكو – الأزمة السورية- جوان 2015، متاحة على الموقع الإلكتروني الآتي:

www.echo-arabic.eu/sites/default/files/2015.06.18_Factsheet%20Syria_AR.pdf

2. أنظر التقرير السنوي 2015/2016 الخاص بسوريا، منظمة العفو الدولية، متاح على الموقع:

[/https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/syria/report-syria](https://www.amnesty.org/ar/countries/middle-east-and-north-africa/syria/report-syria)

سوريا اليوم مكاناً مختلفاً جداً- بعدما تغيرت ملامح بعض مناطقها -
تحتاج إعادة بنائه إلى أعوام طويلة⁽¹⁾.

وفيما بين 2011 ونهاية 2015، استضافت تركيا ولبنان والأردن معظم اللاجئين من سوريا، وفرضت قيوداً على دخول اللاجئين الفارين مع استمرار النزاع، وعرضت هؤلاء لمزيد من الهجمات والحرمان في سوريا. وواصل لبنان والأردن منع دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، ليتعرضوا بذلك لوضع خاص من الانكشاف للصعوبات. واجتاز ما لا يقل عن 500,000 من اللاجئين السوريين البحر والبر قاصدين أوروبا، ولكن العديد من الدول الأوروبية، وأقطار أخرى في الإقليم، لم تكن معنية بإفساح المجال أمام استقبال حصة عادلة ممن طلبوا السلامة⁽²⁾.

هذه التحركات السكانية شكلت أزمة إنسانية متفاقمة لها آثار وخيمة على البلاد والمنطقة، خاصة مع الدمار الواسع، والوضع الاقتصادي المتردي والتدني في تقديم الخدمات اللازمة⁽³⁾.

وفي هذا الشأن؛ فقد صرح المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فيليب وجراندي بأن "الأزمة السورية هي أكبر أزمة إنسانية وأزمة لجوء في عصرنا وهي تشكل سبباً دائماً لمعاناة الملايين ويجب أن تحظى بدعم

1. البيان المشترك للأمم المتحدة حول سوريا، 13 مارس 2016، متاح على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

<http://www.unhcr-arabic.org/56e7b3ec6.html>

2. أنظر التقرير السنوي 2016/2015 الخاص بسوريا، منظمة العفو الدولية، مرجع سابق.

3. SIPRI yearbook 2015, Armaments, Disarmament and International Security, summary, p 2.

كبير من دول العالم،" مضيفاً أن التسوية السياسية هي الوحيدة القادرة على إنهاء المعاناة ولكن يتعين على عدد أكبر من الدول أن تستقبل في الوقت نفسه أعداداً أكبر من اللاجئين⁽¹⁾.

أولاً- المجتمع المدني ودوره في حماية اللاجئين وفق القانون الدولي: نص ميثاق الأمم على ضرورة التعاون والتشاور مع منظمات المجتمع المدني⁽²⁾، سيما ما تعلق بتطبيق قواعد حقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية الفئات الهشة مثل اللاجئين والنازحين.

وتضم عناصر المجتمع المدني الأفراد الذين يتطوعون للعمل في أشكال المشاركة والعمل العام بشأن مصالح أو أغراض أو قيم مشتركة تتفق مع أهداف الأمم المتحدة سيما إلى عناصر المجتمع المدني المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان العالمية، ومنهم على سبيل المثال:⁽³⁾

- المدافعون عن حقوق الإنسان؛
- منظمات حقوق الإنسان (المنظمات غير الحكومية والرابطات ومجموعات الضحايا)؛
- المنظمات العاملة في قضايا متصلة؛
- التحالفات والشبكات (لحقوق المرأة ولحقوق الطفل والحقوق البيئية)؛

1. بعد خمسة أعوام من الصراع في سوريا: أكبر أزمة لجوء ونزوح في عصرنا تتطلب تضامناً أكبر، 15 مارس 2016، متاح على موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:

<http://www.unhcr-arabic.org/56e7bb806.html>

2. تنص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه. وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن".

3. العمل مع برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، دليل للمجتمع المدني، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نيويورك وجنيف، 2008، ص vii.

- الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثّلهم؛
 - المجموعات المجتمعية (الشعوب الأصلية والأقليات)؛
 - المجموعات القائمة على أساس ديني (الكنائس والمجموعات الدينية)؛
 - الاتحادات (النقابات وكذلك الرابطات المهنية مثل رابطات الصحفيين ورابطات المحامين ورابطات القضاة واتحادات الطلبة)
 - الحركات الاجتماعية (حركات السلام وحركات الطلبة وحركات مناصرة الديمقراطية)؛
 - المهنيون الذين يساهمون مباشرة في التمتع بحقوق الإنسان (مثل العاملين الإنسانيين والمحامين والأطباء والعاملين الطبيين)؛
 - أقارب الضحايا؛
 - المؤسسات العامة التي تبذل أنشطة بهدف تعزيز حقوق الإنسان (المدارس والجامعات والهيئات البحثية).
- ودو المجتمع المدني أصبح ضرورة، سيما وأن المجتمع المدني ودوره أصبح يحظى باعتراف دولي وأقرته المواثيق الدولية ذات الصلة، وسنحاول التركيز على بعض مما جاء في المواثيق الدولية العالمية والإقليمية فيما يلي:

1- المجتمع المدني ودوره في حماية اللاجئين وفق الأمم المتحدة:

من مراجعة ميثاق الأمم المتحدة نجد أنه يتضمن من الأهداف والمبادئ والتدابير ما يمكن أن يشكل نظاما متكاملًا لإدارة الأزمات الدولية حيث يقوم على العناصر الآتية⁽¹⁾:

- غاية التعاون الدولي هو حفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق الالتزام بعدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها في العلاقات الدولية، وعدم التدخل واحترام القانون الدولي وتعزيز علاقات الصداقة والتعاون بين الدول
- التسوية السلمية للمنازعات الدولية عن طريق مجموعة من الآليات وجّه الميثاق إلى التماسها واللجوء إليها؛
- تفويض مجلس الأمن بالتدخل بالتدابير المناسبة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما وقمع أعمال العدوان وهو في ذلك نائبا عن الدول الأعضاء وعن الأمم المتحدة.
- من المهم الإشارة أن على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده نحو لاجئي سوريا، فالأموال التي جمعت استجابة لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لسنة 2015، بما فيها منظمات المجتمع المدني تمثل 56% فقط من الأموال اللازمة لمساندة جهود الدول المجاورة لسوريا⁽²⁾. وهذا الرقم غير كاف لاحتواء هذه الأزمة، ناهيك عن باقي الاحتياجات المادية والمعنوية

1. د. إبراهيم محمد العناني: النظام الدولي في مواجهة الأزمات والكوارث، دار النهضة العربية، القاهرة (مصر)، 2007، ص 113.

2. أنظر في ذلك: إعلان مستضيفي مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة، لندن 2016، متاح على الموقع الأتي:

<https://www.supportingsyria2016.com/news/co-hosts-declaration-of-the-supporting-syria-and-the-region-conference-london-2016-ar>

مما يحتم على المجتمع المدني دور أكبر للإسهام في احتواء أزمة اللاجئين السوريين والتخفيف من معاناتهم.

2- المجتمع المدني ودوره في حماية اللاجئين وفق المنظمات الدولية الإقليمية:

إلى جانب الأمم المتحدة توجد منظمات دولية إقليمية يقع على عاتقها التدخل حال الأزمات الدولية عموماً بما فيها أزمة اللاجئين، كلما كان بإمكانها ذلك سواء بمفردها أو بالتعاون مع أشخاص القانون الدولي المعنيين.

ومن ذلك مثلاً منظمة المؤتمر الإسلامي، جامعة الدول العربية منظمة الوحدة الإفريقية، منظمة الدول الأمريكية. هذا بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مثل هذه الحالات، ومنظمات المجتمع المدني.

تنص المادة 1/52 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد "الأمم المتحدة" ومبادئها".

فحين تدرك الدول الأعضاء في منظمة إقليمية أن الأمم المتحدة لن توصلها إلى النتائج التي ترغب فيها فهي تسعى للحصول على مبرر شرعي يتيح لها العمل خارج نطاق الأمم المتحدة وإشرافها وهو ما يسمى بالدور

البديل⁽¹⁾، وعلى ذلك فهي قد وجدت المبرّر القانوني كي تعمل خارج نطاق الأمم المتحدة بما يحفظ أمنها ويحقق لها السلم الدائم.

وفي هذا الإطار فإن المجتمع المدني على المستوى الإقليمي له دور بالغ خاصة إذا ارتبط بمقومات إضافية أخرى مثل الدين أو العرق...، فارتباط المجتمعات فيما بينها يتجاوز في كثير من الأحيان الحدود السياسية للدول. فالمجتمع الذي يعاني في دولة ما من السهل عليه أن يذهب إلى مجتمع الدولة الأخرى المجاور له، إذا كانت هناك عوامل مشتركة بين المجتمعين المتجاورين في الأرض وتقطعهما الحدود السياسية.

وفي القضية السورية من المعروف أن الأكراد وإن كان لهم ذات الانتماء العرقي فهم يحتلون رقعة جغرافية مقسمة بين كل من دولة العراق وتركيا وسوريا. ومن ثم فإن اللاجئين الأكراد السوريين من السهل أن ينتقلوا إلى الأكراد في العراق، أو في تركيا سيما مع وجود العوامل المشتركة بينهم. وكذلك الأمر مع أي مجتمع يشاركه مجتمع دولة أخرى في خصائص مشتركة.

وعلى هذا الأساس وإن كان دور المجتمع المدني على الصعيد الإقليمي دور مهم، فهو عند توافر العوامل المشتركة بين المجتمعات حافز ودافع إضافي كي يقوم المجتمع المدني لدور الجوار بدوره مع لاجئي مجتمع الدولة المجاورة الإقليمية.

1. أنظر في ذلك: د. بوزناده معمر: المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، د. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 72.

ثانيا- دور المجتمع المدني في قضية اللاجئين السوريين:
تباين دور المجتمع المدني على الصعيد الدولي في تعامله مع قضية اللاجئين السوريين، وإن كانت معضلة اللاجئين السوريين قد طالت دولاً عدة، غير أنه لا يمكن لهذه الورقة أن تحيط بها جميعاً، وعلى ذلك سنكتفي بذكر أمثلة لدور المجتمع المدني مستشهدين بحالتين حالة من دول الجوار السوري ممثلة في لبنان وأخرى من دول ليست بدول الجوار كان لها أثر بالغ في قضية اللاجئين ممثلة في ألمانيا.

1- دور المجتمع المدني لدول الجوار السوري (لبنان نموذجا):
من المهم الإشارة أن أكثر الدول تأثراً بحركة اللاجئين هي دول الجوار كونها الملاذ الأول عند الفرار من ويلات الحرب، ولأى أسباب أخرى.
وقد أثرت أزمة اللاجئين تأثيراً شديداً للغاية على الدول الواقعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فبحلول نهاية العام، استضاف لبنان أكثر من مليون لاجئ من سوريا – صاروا يشكلون ما بين ربع إلى ثلث إجمالي سكان لبنان⁽¹⁾.

وكان للنزاع المسلح في سورية تداعيات هائلة على لبنان الذي تهدد أمنه بفعل إطلاق النار من داخل الحدود السورية باتجاه الأراضي اللبنانية وجراء مشاركة مقاتلين من "حزب الله" في النزاع إلى جانب قوات الحكومة السورية. وحصل نحو 1.2 مليون سوري على صفة لاجئ في لبنان مع حلول نهاية العام. وفي جانفي، أنهى لبنان العمل بسياسة الحدود المفتوحة، الأمر

1. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2015/2016، حالة حقوق الإنسان في العالم، مرجع سابق، ص 47.

الذي حال دون دخول اللاجئين إلى أراضيهم ما لم تكن بحوزتهم تأشيرات دخول⁽¹⁾.

وفضلا عن أكثر من مليون لاجئ سوري أدوا إلى تضخم سكان لبنان فلا يزال لبنان أيضا يستضيف مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين بعد مرور عقود على الصراعات مع إسرائيل التي أدت إلى فرارهم من ديارهم. وقد منحت السلطات اللبنانية الحماية لهؤلاء اللاجئين، لكنهم ظلوا خاضعين لقوانين وسياسات تمييزية تحرمهم من حق امتلاك العقارات ومن التمتع بمجانية التعليم العام، ومن الالتحاق بفئات معينة من الوظائف ذات الرواتب⁽²⁾.

يشير المركز الدولي لقانون المنظمات غير الربحية وهو مراقب قانون المنظمات غير الحكومية إلى أنه هناك "ما لا يقل عن 6,000 منظمة مجتمع مدني. في الوقت نفسه، في بيانات بثت على التلفاز، قدر مسئول وقوات الأمن الداخلي عدد منظمات المجتمع المدني المسجلة بما يصل إلى حوالي 16,300. يدعى بعض خبراء منظمات المجتمع المدني أن عدد منظمات المجتمع المدني يتجاوز 30,000 منظمة⁽³⁾.

من الناحية التاريخية، عبر كل صراعات لبنان، كانت منظمات المجتمع المدني هي مصدر الاستقرار في البلاد، خاصة عندما يأتي الأمر

1. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، المرجع ذاته، ص 278.

2. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، المرجع ذاته، ص 48.

3. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط)، ص 33.

إلى تقديم الخدمات التي هي في الأساس من مسؤولية الحكومة. تعتمد منظمات المجتمع المدني على التمويل الأجنبي والمحلي لتلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمعات في المناطق النائية والحضرية. في عام 2012 ، تعاونت منظمات المجتمع المدني بشكل متزايد لتعزيز تأثيرها. تفوقت منظمات المجتمع المدني في الكثير من النواحي مثل البيئة والزراعة والتنمية الريفية والحكم الرشيد وإرساء الديمقراطية وبناء القدرات. ومع ذلك، فإن معظم الجهود التي بُذلت في عام 2012 ركّزت على العمل الإغاثي لدعم اللاجئين السوريين الذين يسكنون شمال لبنان، والبقاع، وجيوب الفقر في بيروت وجبل لبنان⁽¹⁾.

ولّد الصراع السوري تدفق كبير للاجئين إلى لبنان مما كان له أشد الأثر على قطاع منظمات المجتمع المدني. أولاً، حثت أزمة اللاجئين منظمات المجتمع المدني إلى التركيز على أعمال الإغاثة الطارئة وتأجيل المشاريع التنموية. ثانياً، تحولت أموال المانحين بشكل كبير لتخفيف أزمة اللاجئين مما أدى إلى تأجيل أو إلغاء برامج الخدمات التنموية والمجتمعية التي كانت تمول من قبل. ثالثاً، زاد التوظيف في قطاع منظمات المجتمع المدني بشكل هائل للاستجابة إلى الاحتياجات الإغاثية. وعلى الرغم من ذلك لا يزال الموظفون الاجتماعيون المهرة يسعون إلى التوظيف في المنظمات الدولية التي تقدم رواتب ومزايا⁽²⁾.

1. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرجع ذاته، ص32.

2. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرجع ذاته، ص33.

تسعى معظم منظمات المجتمع المدني النشيطة إلى بناء دوائر شعبية لتقديم كلاً من الدعم والتمويل. ومع ذلك، فإن الشعب اللبناني بشكل عام غير متحفز إلا للدعم أو المشاركة مع منظمات المجتمع المدني التي تمثل مصالح طائفية ضيقة مثل العائلة أو الانتماء الديني أو الروابط الإقليمية والقبلية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تصبح منظمات المجتمع المدني معتمدة على رعاية الأسر المؤثرة أو المصالح السياسية⁽¹⁾.

أصبح التخطيط الاستراتيجي أداة أكثر توظيفاً في القطاع، خاصة من جانب منظمات المجتمع المدني النشيطة جداً. ركّزت الكثير من برامج بناء القدرات المقدمة من جانب مانحين دوليين على تحسين التخطيط الاستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني. ومع ذلك، فإن نفس المانحين الدوليين يغيرون من أولوياتهم التمويلية لعكس أجنداتهم المحددة، مما يدفع منظمات المجتمع المدني إلى الحيد عن أهدافهم الاستراتيجية والعمل في مجالات مختلفة للوصول إلى التمويل. تميل منظمات المجتمع المدني إلى امتلاك ممارسات حكم متدنية وتفتقر إلى المحاسبة والشفافية على الورق، تمتلك منظمات المجتمع المدني بشكل عام هياكل إدارية واضحة بما في ذلك تقسيم للمسؤوليات بين مجلس الإدارة والموظفين، لكن هذه التقسيمات لا تنفذ في الواقع⁽²⁾.

يتمتع الخبراء في قطاع منظمات المجتمع المدني برؤى متباينة حول ما إذا كانت الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تعكس احتياجات

1. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرجع ذاته، ص 33.

2. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرجع ذاته، ص 33.

وأولويات دوائهم ومجتمعاتهم أم لا. يشعر البعض أن هذه الخدمات عكس ذلك، بينما يقول البعض الآخر أن معظم منظمات المجتمع المدني لا تجري تقييم للاحتياجات وأنها غير قادرة على تحليل المتطلبات الخاصة بمجتمعاتهم. غالبًا ما تغير منظمات المجتمع المدني من أنشطتها لتتماشى مع أولويات المانحين التي قد لا تعكس أولويات تلك المجتمعات التي تخدمها الجمعيات. وحتى هذا الاتجاه قد أعلن عنه بشكل أكثر وضوحًا في عام 2012 عندما غير تدفق اللاجئين السوريين من أولويات التمويل للمانحين الدوليين والوطنيين، مما أدى إلى تقليل الخدمات المنتظمة لمنظمات المجتمع المدني بشكل كبير لصالح احتياجات اللاجئين⁽¹⁾.

شيء من ذلك حدث ويحدث في لبنان منذ أكثر من عامين، فالتعاطف مع محنة اللاجئين هو بمنزلة «تسييس» للمسألة، ولهذا رفض حزب السيد حسن نصرالله وتيار ميشال عون، نصب خيام تأوي اللاجئين وتنقذهم من الإقامة والمبيت في العراء، وذلك حتى لا تُستغل المسألة سياسياً، وهو منطق مقلوب وملتبس. فالأساس هو التضامن الإنساني الأخلاقي مع محنة بشرية، التضامن البديهي الذي يدل على إنسانية الإنسان، بصرف النظر عن الرؤى السياسية، أما الاستنكاف عن التضامن فهو تسييس مكشوف ومبتذل يكاد يلامس العنصرية⁽²⁾.

1. تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2012 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المرجع ذاته، ص 35.

2. محمود الريماوي: "المجتمع المدني العربي يدير ظهره لمحنة اللاجئين السوريين" مقال منشور في صحيفة العرب الصادرة في لندن، نشر في 20\12\2013، متاح على الموقع:

<http://www.alarab.co.uk/m/?id=11051> أطلع عليه فيه 15 مارس 2016.

وبالرغم من ذلك فإنه يبدو أن الحياة داخل سورية أكثر يأساً بالنسبة لكثير من السوريين، وتدفق اللاجئين تسبب مزيداً من الأعباء التي تواجهها الدول المجاورة. ولقد أبدت تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر كرمهم باستضافتهم للاجئين، لكن المجتمعات المحلية في هذه الدول تواجه أعباء هائلة، حيث الطلب على الخدمات الأساسية يفوق طاقتها قدرتها المحدودة. فهي تبذل جهداً معتبراً في دعم ومساعدة اللاجئين والمدينين داخل سورية، وفي ظروف صعبة للغاية أحياناً⁽¹⁾.

2- دور المجتمع المدني لدول غير مجاورة لسوريا (ألمانيا نموذجاً): كانت الدول الأوروبية حتى عهد ليس ببعيد وكأنها غير معنية بما يحصل في سوريا، كما أن هذه الدول -فيما يبدو- وكأنها غير معنية بمشكلة اللاجئين السوريين سيما وأن سوريا لا تقع ضمن الحدود الجغرافية لأي دولة أوروبية.

استمرار النزاع المسلح في سوريا، حيث فرّ ما يربو على نصف السكان من ديارهم، سواء باجتياز الحدود إلى دول أخرى، أو بالنزوح داخل بلدهم.⁽²⁾ وهزت صورة جسد الطفل السوري الغارق، أيلان كردي البالغ من العمر ثلاثة أعوام، بعد أن قذفته الأمواج على أحد الشواطئ التركية

1. أنظر في ذلك: إعلان مستضيفي مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة، لندن 2016، متاح على الموقع الأتي:

<https://www.supportingsyria2016.com/news/co-hosts-declaration-of-the-supporting-syria-and-the-region-conference-london-2016-ar>

2. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2015/2016، حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية، 2016، رقم الوثيقة: POL 10/2552/2016، متاح على الموقع: www.amnesty.org، ص 14.

التصورات العامة بشأن اللاجئين، وحفّزت الاستجابة للصرخة المدوية وللدعوات إلى الترحيب باللاجئين وإنهاء الأزمة⁽¹⁾.

وقبل وفاة هذا الطفل غرقاً، في سبتمبر وما بعدها، ووفاة ما يربو على 3700 لاجئ ومهاجر غرقاً أثناء محاولتهم الوصول إلى الشواطئ الأوروبية، عانت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الأمرين من أجل التعامل مع آثار أزمة اللجوء العالمية على أوروبا. ودخل نحو مليون لاجئ ومهاجر إلى أوروبا بشكل غير نظامي خلال العام، شكل اللاجئون السوريون غالبيتهم العظمى، فيما ظل أكثر من مليوني لاجئ سوري يقيمون في تركيا، فيما توزع 1.7 مليون لاجئ سوري على لبنان والأردن. ومع ذلك، فلقد أخفق الاتحاد الأوروبي، الذي يُعد أثراً كتلة سياسية في العالم وبمجموع سكانه البالغ 450 مليون نسمة، في الخروج بخطة واحدة موحدة تكفل الاستجابة لهذا التحدي بطريقة إنسانية تحترم حقوق الإنسان⁽²⁾.

أما ألمانيا فقد دخل البلاد ما يقرب من 1.1 مليون طالب لجوء خلال سنة 2015. وقررت الحكومة من جانب واحد، لفترة من الوقت، عدم إعادة طالبي اللجوء السوريين إلى أول بلد دخلوه في الاتحاد الأوروبي⁽³⁾.

ويرى البعض بأن حكومة ألمانيا أقرت تخفيضات حادة في المكتسبات المقدمة لفئات معينة من طالبي اللجوء. واستمر تقاعس السلطات عن إجراء تحقيقات فعالة في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان من قبل الشرطة.

1. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية، 2016، رقم الوثيقة: POL 10/2552/2016، متاح على الموقع: www.amnesty.org، ص 14، وص 38.

2. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، حالة حقوق الإنسان في العالم، المرجع ذاته، ص 38.

3. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، حالة حقوق الإنسان في العالم، المرجع ذاته، ص 79.

وازدادت جرائم الكراهية ضد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين بشكل حاد⁽¹⁾.

وأُسفرت المعارضة للاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، وبخاصة المسلمين منهم، عن مئات من الاحتجاجات التي نظمت في جميع أنحاء البلاد. وارتفعت جرائم الكراهية ضد اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين بشكل حاد. فوفقاً للحكومة، ارتكب 113 هجوماً عنيفاً ضد مراكز اللجوء خلال الأشهر العشرة الأولى من السنة، بالمقارنة مع 29 هجوماً في 2014⁽²⁾.

بعد التدفق الهائل من اللاجئين السوريين، وأجزاء أخرى من الشرق الأوسط وأفريقيا التي دخلت ألمانيا، تعالت بعض الأصوات المعادية للمهاجرين والمشاعر المعادية للمسلمين بما فيهم طالبي اللجوء الذين كانوا في الارتفاع، وهو ما أقرّ بوجوده مجلس اللجنة الاستشارية في أوروبا للاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية (FCNM)، سيما بعد تعاطي الحكومة الألمانية مع اللاجئين شجع المزيد من اللاجئين نحو القدوم لألمانيا والذي أسفر عن زيادة المشاعر المعادية للمسلمين والمواقف السلبية تجاه المهاجرين وطالبي اللجوء. وانتقد العديد من ممثلي المجتمع المدني موقف الحكومة الألمانية، وخرجت عدة مسيرات شارك فيها آلاف الأشخاص الألمان تحت شعار "الأوروبيين الوطنيين ضد أسلمة الغرب". وعلى الرغم من هذه التطورات السلبية نحو اللاجئين السوريين، فإن اللجنة الاستشارية تشيد

1. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، حالة حقوق الإنسان في العالم، المرجع ذاته، ص 79.

2. تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2016/2015، حالة حقوق الإنسان في العالم، المرجع ذاته، ص 80.

ببعض الجهود ومن ذلك وكالة مكافحة التمييز الاتحادية الألمانية بسبب "جهودا كبيرة" لرفع مستوى الوعي من خلال التشريعات المناهضة للتمييز⁽¹⁾.

وفي ذات السياق فقد كشفت قناة إخبارية ألمانية إلى أنه بعد انتشار الأعمال المعادية للأجانب شملت العديد من الأحداث؛ من حرائق مفتعلة وتهديدات واعتداءات...، والتي استهدفت اللاجئين في ألمانيا دعت شخصيات ألمانية بارزة من الأوساط السياسية والاقتصادية والثقافية والرياضية للتعبئة ضد كراهية الأجانب وإظهار وجه آخر لألمانيا منفتح على استقبال المهاجرين. ناهيك عن قيام حملة تضامنية يقودها المجتمع المدني في ألمانيا لصالح اللاجئين⁽²⁾.

بالرغم من ذلك لا بد من الإشارة أن قادة ألمانيا والكويت والنرويج والمملكة المتحدة والأمم المتحدة استضافوا مؤتمر "مساعدة سورية والمنطقة 2016" في لندن الذي جمع أكثر من 60 دولة ومنظمة دولية وشركة وممثلين عن المجتمع المدني وسوريين ومتضررين من الصراع للاتفاق على نهج جديد

1 . Anti-immigrant sentiment was rising in Germany before refugee influx, Advisory Committee on the Framework Convention for the Protection of National Minorities (FCNM) publishes new opinion, Strasbourg, 1 October 2015, See more at:

<http://www.coe.int/en/web/portal/-/anti-immigrant-sentiment-was-rising-in-germany-before-refugee-influx>

2. أنظر: ألمانيا: تعبئة في أوساط النخب والمجتمع المدني لدعم اللاجئين. متاح على موقع قناة dw الألمانية على الموقع الآتي:

<http://www.dw.com/ar/ألمانيا-تعبئة-في-أوساط-النخب-والمجتمع-المدني-لدعم-اللاجئين/a-18682012>

شامل حول سبل الاستجابة لهذه الأزمة المطولة⁽¹⁾. وهو دور وإن كان ملموس غير أنه غير كاف لاحتواء إنهاء معاناة اللاجئين السوريين.

الخاتمة:

هذه الأزمة التي يعيشها الشعب السوري تدخل اليوم عامها السادس يعاني الشعب السوري داخل وطنه أو في الشتات، ولا نتكلم عن الضحايا كل هذا وأكثر أمام مرأى جامعة الدول العربية ومنظمة العالم الإسلامي ومنظمة الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه أن يقوم المجتمع المدني بدور مرموق مع قضية اللاجئين السوريين، غير أن الواقع يسفر عن غير ذلك في حالات عديدة، إضافة إلى تباين هذا الدور بين الدول.

بحيث أثبت المجتمع المدني العربي تقصيرا شديدا ومخجلا حيال محنة الشعب السوري. مئات الجمعيات والمنظمات والهيئات العربية غير الحكومية وتلك التي تنضوي في منظومة المجتمع المدني⁽²⁾.

والبادي أن الامتناع عن الخوض في جوانب بمعضلة اجتماعية وإنسانية يعود في حالات عديدة إلى حسابات سياسية ضيقة ومقيدة وأنانية مثلما هو عليه في كثير من الدول العربية، كخشية الطرف الذي يتفاعل

1. أنظر في ذلك: إعلان مستضيفي مؤتمر مساعدة سورية والمنطقة، لندن 2016، متاح على الموقع الأتي:1

<https://www.supportingsyria2016.com/news/co-hosts-declaration-of-the-supporting-syria-and-the-region-conference-london-2016-ar>

2. محمود الريماني: "المجتمع المدني العربي يدير ظهره لمحنة اللاجئين السوريين"، مرجع سابق.

وجدانيا مع هذه المعضلة، أن يبدو منحازاً إلى صف الشعب السوري، بما قد يضعه في خانة تأييد المعارضة⁽¹⁾.

هذا التقصير المشهود ولدرجة التخلي والتنصل عن الدور المطلوب الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني العربي حيال محنة الأشقاء السوريين اللاجئين، يدل على تراجع المنظومة القيمية التي تحكم عمل مُسيّري نسبة كبيرة من المنظمات غير الحكومية⁽²⁾.

أما المجتمع المدني العالمي وإن تباين تعاطيه ودوره مع قضية اللاجئين السوريين، بين دولة وأخرى، فإن دولة مثل ألمانيا أبرزت دور في الواقع مع اللاجئين ومحاولة دمجهم في الحياة اليومية، وبالرغم من أن سياسية الدولة الألمانية وجدت معارضين لهذه السياسية فإن فريقاً آخر دعم الحكومة الألمانية وأبرز محاولاً أن يبرز الوجه الآخر للألمان.

وإن كان العديد يشك في نوايا ألمانيا وبعض الدول التي حاولت أن تسلك منحاً فإن اللاجئين السوري في وضع يحتاج فيه إلى من يمد يده إليه فيها لينقذ فيها نفسه من الهلاك في النار أو في البحر. بداية خاصة وأن الدول الشقيقة والعربية والإسلامية لم تكن في مستوى تغنيه فيها عن الغير البعيد.

وأخيراً ففي الوقت الذي كان يجب على العالم أن يصغي لهذه الفئات المحتاجة نجده يتلأأ في التدخل وتقديم يد العون لها، بما فيها المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني التي وإن كان هناك دور

1. محمود الريماوي: "المجتمع المدني العربي يدير ظهره لمحنة اللاجئين السوريين"، المرجع ذاته.

2. محمود الريماوي: "المجتمع المدني العربي يدير ظهره لمحنة اللاجئين السوريين"، المرجع ذاته.

لا يمكن إنكاره، إلا أن هذا الدور غير كاف ولا يرق لمستوى وتطلعات وأمال وآلام هذا الشعب؛ والأسباب في ذلك أكثر من أن يجمعها متخصص أو تكتيها سطور، في انتظار فرج قريب.

وفي هذا الصدد فإن هذه الدراسة المتواضعة توصي بما يلي:

- ✓ نشر أكثر لقيم حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.
- ✓ إبراز دور المجتمع المدني الحقيقي خاصة أثناء الأزمات الدولية.
- ✓ الإشارة أكثر إلى دور المجتمع المدني في الوثائق الدولية ومقررات اللجان المتخصصة.
- ✓ تكوين ورسكلة جمعيات المجتمع المدني من خلال فهم دورها المنوط بها، والآليات التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك.
- ✓ تمكين الجمعيات المجتمع المدني من القيام بدورها وإزالة العراقيل في وجهها خاصة من السلطات التي تحكم في مناطق نشاط هذه الجمعيات.
- ✓ إضفاء الشفافية على عمل جمعيات المدني بما فيها دورها في قضية اللاجئين السوريين، حتى تعطي أكثر مصداقية وأفضل أداء.
- ✓ إشراك جمعيات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات ذات الصلة والتي من بينها قضية اللاجئين السوريين.